

اَكْمَهُورِسِيَّةِ الْبَلْقَانِيَّةُ

وزارَةِ الْمَهَجَرِينَ

وَزِيرٌ

جانب رئاسة مجلس الوزراء المحترمين

رقم الصادر: ٥٤١٣/٢٢٢

المحفوظات: ١٤

التاريخ: ٢٠١٨/٦/٢٤

الموضوع: وضع المطالب العاجلة للمودعين على جدول أعمال مجلس الوزراء المقبل

بالإشارة إلى الموضوع والمرجع المبينين أعلاه،

بعد عدة إجتماعات عقدتها مع فريق "لقاء جمعيات المودعين" التي تضم غالبية الجمعيات، تم الاتفاق على تبني مطلب عاجلة وملحة جرى الإعلان عنها في المؤتمر الصحفي الذي عُقد في وزارة المهاجرين، وتتلخص هذه المطالب على الشكل الآتي:

أولاً: رفع "قف السحوبات النقدية الشهرية" لكل المودعين من كل مصرف على حد دون تمييز بين الودائع واعتماد النسبة سندياً لقيمة مجمل ودائعهم في ذلك المصرف على أن لا يقل المبلغ عن ألف دولار شهرياً.

ثانياً: تحديد سعر صرف الدولار واعتماد سعر الصرف المتداول في السوق الحرّة، وإلزام الأسعار بـالالتزام بهذا السعر في عمليات السحوبات المصرفية من الودائع.

ثالثاً: تفعيل أدوات التعاملات المالية المصرفية غير النقدية وقبولها بقيمتها أكان شيكاً أم عبر بطاقة إئتمانية أم تحويلات داخلية، وتسديد القيمة الحقيقية في حينه لكل من الحالات التالية:

• الطبابة والاستشفاء

• رسوم التأمين

• الأقساط المدرسية

• مختلف الضرائب والرسوم العقارية والخدماتية، الجمارك، تسجيل السيارات....

وبناءً عليه قمنا بزيارة وزير المالية وحاكم مصرف لبنان بالإنابة وعرضنا عليهما هذه المطالب وتمت مناقبتها بشكل مستفيض، حيث أبدى كل تجاوب وتعاون مع إبداء اتفاقية بأن يتم عرض هذه المطالب على الحكومة لأخذ رأيها ومبركتها.



وزارَةِ المَهَجَّرِينَ

وَزِيرٌ

وأخيراً نؤكد على متابعة العمل والنضال وصولاً إلى تحرير كل الودائع والتأكد على توحيد وتحrir سعر الصرف بشكل يشمل كل الحسابات المدولرة للمودعين بدون تصنيف أو تفرقة بين دولار قديم وجديد ومؤهل ونقدi ومحلي، ومن ضمنها الحسابات الدولارية المكونة من تعويضات نهاية الخدمة والتقادع لموظفي القطاعين العام والخاص والعسكريين المتقادعين كافة مع العطل والضرر.

إن هذه المطالب هي إجراءات ملحّة ومؤقتة، يجب المباشرة بتنفيذها من قبل المصادر دون تلاؤ أو مماطلة أو تسويف، وذلك لا يعفي السلطات التشريعية والتنفيذية والمالية والنقدية والمصارف من مسؤولياتها بإقرار حل شامل لإسترداد الودائع المصرفية كاملة وبعملة الحساب.

يرجى الموافقة على إدراج الموضوع على جدول أعمال جلسة مجلس الوزراء المقبل، بغية المناقشة وأخذ القرار المناسب.

وزير المهاجرين

عصام شرف الدين

